منظمة العمل العربية

مكتب العمل العربى / القاهرة

المركز العربي لتنمية الموارد البشرية /

سلطنة عمان

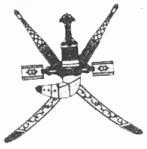

وزارة القوى العاملة

ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول:

" تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "

تحت شعـــــار

" دعم المشروعات الصغرى دعم للأقتصاد الوطنى "

سلطنة عمان ، مسقط : 8 – 12 ديسمبر2007

الدور الاجتماعي والاقتصادي للمنشآت الصغرى

الدكتور ماهر المحروق

خبير التنمية البشرية

المملكة الأردنية الهاشمية

المقدمة:

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع اقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في المساهمة في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد – على الصعيدين الرسمي والأهلي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة مما يجعلها مغرية لذوي المخرات المحدودة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل ويساهم في التخفيف من اثار البطالة.

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص لمساهمتها الكبيرة في الانشطة الاقتصادية المختلفة، فعلى سبيل المثال تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما نسبته 90 % تقريباً من المنشآت في العالم وتوظف من (50% –

60%) من القوى العاملة في العالم. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها. وعلى الرغم من هـذه الأهميـة والمزايـا للمشـروعات الصـغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرتها على القيام بدورها بصورة كاملة ومتميزة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. وعليه، فقد أدى هذا الدور والاهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب والصعوبات والمشاكل التـي تواجهها هذه المشروعات من جانب اخر الى ظهور أشكال وأنماط عديدة جـدا مـن الـدعم والاسناد الذي يقدم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان ذلك مـن خـلال الدولـة او القطـاع الخـاص او المنظمـات الدوليـة Non-Governmental Organizations (NGOs) وذلك إيمانا منها بدور هذه المشروعات وضرورة توفير البيئة الملائمة لها للنجاح والاستمرار فعلى سبيل المثال البنوك التجارية تفضل التعامل وتقـديم القـروض للمشـاريع الكبيرة بسبب انخفاض درجة المخاطرة لدى هذه المشروعات من ناحية، ولسـهولة تعامـل البنوك معها من ناحية ثانية، ولقدرتها على توفير الضمانات المطلوبـة مـن ناحيـة ثالثـة، أولوجود أهداف واهتمامات مشتركة. ولكنها عادة ما تتحفظ في تقديم التمويـل للمشـروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم قدرتها على توفير الضمانات اللازمة التي تشترطها البنـوك التجارية.

وترسيخا لفكر وأهمية المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة علـى الجوانـب الاجتماعيـة والاقتصادية كان لابد من التعريج على تعريف المنشات الصغيرة والمتوسـطة، خصـائص ومميزاتها ومساهمتها في النشاط الاقتصادي ومن ثم أهميتها ودورها الصعيدين الاجتمـاعي والاقتصادي.

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بات في حكم المؤكد أنه لا يمكن التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و"متوسطة" هي كلمات لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة إلى أخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة. فقد أشارت احدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا بأن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة. ويتم تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة اعتماداً على مجموعة من المعايير منها عدد **العمال، حجم رأس المال، أوخليط من المعيارين معاً**، وهناك تعريفات أخرى تقوم على استخدام حجم **المبيعات** أومعايير أخرى.

فالبنك الدولي على سبيل المثال يعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معياراً مبدئياً، وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كانت توظف أقل من 50 عاملاً. وهناك العديد من دول العالم التي تستخدم هذا المعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، ايطاليا وفرنسا تعتبر المنشأة صغيرة ومتوسطة إذا كانت توظف حتى 500 عامل، في السويد لغاية 200 عامل، في كندا واستراليا حتى 99 عاملاً، في حين أنها في الدنمارك هي المنشات التي توظف لغاية 50 عاملاً.

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها:

- يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول.
- مقياس ومعيار ثابت وموحد Stable Yardstick، خصوصاً أنه لا يرتبط بتغيرات الأسعار واختلافها مباشرة وتغيرات أسعار الصرف.

- من السهولة جمع المعلومات حول هذا المعيار.

وهناك دول أخرى تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين المنشات الصغيرة والمتوسطة في هذه الدول لإختلاف أسعار صرف العملات.

خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن للمنشات الصغيرة والمتوسطة دور لا يستهان به في بناء الاقتصاد الوطني، وتظهر أهميتها من خلال استغلال الطاقات والإمكانيات وتطوير الخبرات والمهارات كونها تعتبر أحد أهم روافد العملية التنموية. وعلى الرغم من الجدل القائم حول قدم أوحداثة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد تبين أن هذه المنشات قديمة لأنها كانت النواة والبداية لحركة التصنيع فعلى سبيل المثال إن شركة بينيتون للألبسة (United Colors of Benetton) ، بدأ صاحبها بالعمل على ماكنة خياطة واحدة في مدخل العمارة التي يسكنها وكان يجمع بواقي القماش من المصنع ويحيكها على شكل ملابس جاهزة وها هخي اليوم أكبر شركة لتصنيع الملابس الجاهزة في العالم. وأخذت هذه المشروعات تتطور وتتسع ويزداد دورها مما جعلها تستحوذ على اهتمام اكبر من جانب المهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وعلى الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها المنشات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها عن غيرها من المنشات، وهي كما يلي:

1. **مالك المنشأة هو مديرها،** إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسري في أعلب الأحيان. حيث يكون مالك المنشاة هو

المدير الفني والمالي ومدير المبيعات وكل المسؤوليات متمثله في شخص صـــاحب هـــذه المنشاة.

2. **انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المشروعات الصغيرة** وذلك في ظـــل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوســـطة، وهـــذا بدوره يجعل المتطلبات الراسمالية لهذه المشروعات في حدود عدد كبير جدا مـــن أفـــراد المجتمع.
3. **الاعتماد على الموارد المحلية الأولية،** هذه المنشات تعتمد على الموارد والمـــواد الخـــام المحلية والاسواق المحلية كذلك كونها تتطلع الى تقديم خدمة او سلعة متوافقة مع إمكانيتها الاستثمارية وبالتالي تساهم في خفض الكلفة الانتاجية وبالتـــالي يـــؤدي إلـــى انخفـــاض مستويات معامل رأس المال/العمل. كونها لا تتأثر بأسعار الاسواق العالمية وتغيرات سعر الصرف ومخاطره.
4. **ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المشـــروعات،** حيث أن تدني رأس المال يزيد من اقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثـــل هـــذه المشروعات نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشروعات الكبيرة.
5. **تدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع نظراً لإهمال جوانب البحث والتطوير** وعـــدم الاقتناع بأهميتها وضرورتها.
6. **الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للإدخارات الخاصة** وتعبئة رؤوس الأموال. حيث تمكن أصحابها من تحسين مستوياتهم الادخارية ولو بصورة بسيطة ومحدودة.

7. **المرونة** والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
8. **مشروعات مكملة** Subcontractors للصناعات الكبيرة وكذلك مغذية لها من خلال التشبيك والترابط الذي يمكن ان يتم بين هذه المنشات.
9. **صعوبة العمليات التسويقية والتوزيعية**، نظراً لارتفاع كلفة هذه العمليات، وعدم قدرتها على تحمل مثل هذه التكاليف.
10. **الافتقار إلى هيكل اداري**، كونها تدار من قبل شخص واحد مسؤول إدارياً ومالياً وفنياً.
11. **تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية** مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة. مما يمنحها القدرةوالافضلية لخلق فرص عمل وبالتالي المساهمة في معالجة مشكلة البطالة.

يلاحظ مما تقدم أن خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ما هوسلبي ومنها ما هوايجابي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المشروعات لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها وهوما سيتم تفصيله أيضاً في هذه الورقة. أما ما يجب التأكيد عليه هنا فهوأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمكنها الاستمرار مدة طويلة دون تحقيق أرباح، ولكنها سرعان ما تنهار حين تواجهها دفعة مالية حرجة لا تقبل التأجيل، ولذلك فإن التدفقات النقدية المباشرة لمثل هذه المشروعات أكثر أهمية من حجم الربح أوعوائد الاستثمار.

دور ومساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات الوطنية:

جرت العادة أن يتم قياس دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي **المساهمة في التشغيل، الإنتاج وحصتها من العدد الكلي للمنشآت في الاقتصاد**. وتظهر أهم المزايا لهذه المنشآت فيما يلي:

1. توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدرتها على التحكم في الأسعار.
2. تعتبر هذه المنشآت المصدر الرئيس لتوفير الوظائف في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء. حيث انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق فرص العمل لمواطنيها.
3. هذه المنشآت هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة، مثلاً شركة بنيتون، بناسونيك...
4. تمتاز هذه المشروعات بأنها توفر بيئة عمل ملائمة حيث يعمل صاحب المشروع والعاملين جنباً إلى جنب لمصلحتهم المشتركة.
5. هذا النوع من المشروعات يساعد في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً في النموالتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.
6. تعتبر هذه المشاريع من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الجدية.

أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مهمة، كونها أداة هامة في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي لاصحابها بشكل خاص، كما أنها مهمة إلى القطر(الدولة) بشكل عام. وفيما يأتي توضيح لاهميتها ودورها لكلا الجانبين:

أهمية المنشآت الصغرى لصاحبها:

تتمثل أهمية المنشآت الصغرى لصاحبها بأمور كثيرة، منها ما يأتي:

أ- استثمار المهارات الإبداعية الكامنة لدى الريادي حيث يتمكن من خلال إستغلال البيئة المناسبة للعمل من تحقيق إبداعاته وتدني تكلفتها ومرونتها وقدرتها على التكيف وكل ذلك يدفعه الى الاستثمار في المهارات.

ب-تحقيق دخل مستمر، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة من حيث توفير متطلبات الحياة المختلفة. والارتقاء بمستوى معيشتهم على كافة الصعد الصحية والتعليمية والمالية.

ج- تحسين المستوى الاجتماعي، والاندماج مع المجتمع. حيث أن الشخص المنتج والنشيط اقتصاديا يرتقي بمستواه الاجتماعي وتتكون لديه القدرة والثقة على التعامل والتعاون بقوة مع مجتمعه والاندماج فيه.

أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة إلى القطر (الدولة):

تتمثل أهمية المنشآت الصغير والمتوسطة للدولة بأمور كثيرة، منها ما يأتي:

أ- البدء بتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات أو الخدمات وذلك من خلال قدرة هذه المنشات على تقديم خدمات ومنتجات ربما لا تكون مجدية اذا قامت بتقديمها المنشات

الكبيرة ولكن حجم هذه المشروعات وتدني حجم استثمارها ينوع من الخدمات والمنتجات التي تقدمها.

ب- خلق فرص العمل، وبالتالي المساهمة في الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المنشات الصغيرة والمتوسطة من جانب وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب اخر فإنها تستطيع توفير فرص عمل أكثر من المنشات الكبيرة والتي ترتفع تكلفة خلق فرصة العمل فيها. كما بينت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم بأن المنشات الصغيرة والمتوسطة تنمو من حيث استيعاب عدد العمال بصورة أفضل و أسرع من المنشات الكبيرة.

ج- الاتجاه إلى الأسواق العالمية، والحصول على العملة الصعبة. من خلال علاقتها بالمنشات الكبيرة والتشبيك معها وفيما بينها، كذلك فإنه يكون لدى هذه المشروعات رغبة وطموح للانتقال للأسواق العالمية أو الحد من استيراد بعض السلع الاجنبية وفي كلا الحالتين يكون هناك مجال لتوفير العملة الصعبة.

د- إعادة التوزيع السكاني، وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والاسواق المحلية فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها مما يساعد في الحد من الهجرة الداخلية وكذلك رفع مستوى التنمية المحلية في المجتمعات التي تعيش فيها.

ه- لا تتطلب هذه المنشآت مجهودات كبيرة في توفير البنية التحتية. إن متطلبات إستمرار ونمو هذه المنشات متدنية مقارنة مع المشروعات الكبيرة وهذا يسهل الفرصة أمام المزيد منها للتطور وأن يكون لها دور رئيس في النشاط الاقتصادي.

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاجتماعي والاقتصادي:

يتمثل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية بما يأتي:

الدور الاجتماعي:

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا اجتماعيا مهما، يتمثل فيما يأتي:

أ- تساعد على تطوير أفراد المجتمع، والانتقال بهم إلى درجة الاعتماد على الذات بدلا من الاعتماد على الآخرين. حيث تساعد هذه المشروعات في ظهور ما يسمى العامل الذاتي Self Employed، وتطور إبداعات الفرد بعيدا عن التزامه بأنظمة مقيدة وتعليمات تحد من إمكانية إعتماد الموظف على أجر او راتب وبالتالي تطور مفهوم الريادة في المجتمع وترسيخ قيم الريادة لدى الافراد وإبعادهم عن الاتكال والركون الى الوظيفة.

ب- تساعد في القضاء على المشاكل الاجتماعية، مما يؤدي إلى الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة حيث أن الاثر المالي لهذه المشروعات والمتمثل في الحصول على الدخل والحد من معانتهم بسبب الفقر ونقاهم الى وضع أكثر أمنا بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم الصحي والتعليمي ولولا هذا الدخل لكان هؤلاء الافراد نواة لبعض المشاكل والاحداث التي لاتحمد عقباها.

ج- تساعد على إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون، مما يؤدي إلى تحقيق سمة التكافل الاجتماعي خصوصا عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وانتاجه.

الدور الاقتصادي:

تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دورا اقتصاديا مهما، يتمثل فيما يأتي:

أ- تنمية أساليب الإنتاج أو تقديم الخدمات وادواتهم

ب-استغلال الموارد والمواد المتاحة بالبيئة المحلية وذلك نتيجة لاعتمادها على الاسواق المحلية.

ج-مصدر للأمن الاقتصادي للآسرة والنمو الاقتصادي بالمجتمع والقطر حيث أن الحصول على الدخل المناسب يمكن الافراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وممتلكاتهم وهذا بدوره يحقق الامن الاقتصادي.

د- أسلوب متميز لاعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في القطر وذلك من خلال إتاحة الفرصة للجميع.

ه- مصدر رئيس لتغذية المنشآت المتوسطة والكبيرة بالعناصر التي تدخل في عمليات الإنتاج وذلك من خلال علاقات التشبيك والترابط مع هذه المنشات.

و- تقليل نسبة المنتجات أو الخدمات المستوردة، وزيادة الصادرات والحصول على العملة الصعبة.

ز- خلق فرص العمل، والمساهمة في الحد من البطالة والفقر.

المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه **مجموعة من المشاكل**، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أومتعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة

والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل **داخلي** وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أوبسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل **خارجية** إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أوالبيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالامكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

1. **كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.
2. **التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية وبالتالي تصيح غيرمرغوبة للعمالة.
3. **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (ضعف الضمانات) وبسبب حداثتها (ضعف السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل النمو للمنشات الصغيرة والمتوسطة. (التأسيس – الأولية – النموالأولي – النموالفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب المصارف التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين وربحيتهم كمصارف.

4. **الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإن وجدت فهي غير شاملة وكثيرة التعديل والتغير.

5. **الضرائب** : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يؤثر على عمل جهاز الضرائب.

6. **المنافسة** : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

7. **ندرة المواد الأولية:** من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين حيث تعتبر تكاليف إضافية لا تستطيع هذه المنشات تحملها لأنها إذا عكست على أسعار منتجاتها تجعلها غير قادرة على المنافسة وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف وهذا كذلك يحد من قدرتها على المنافسة.

الحالة العملية (1)

دور المنشآت الصغرى الاجتماعي والاقتصادي – قصة أم إبراهيم

أم إبراهيم سيدة فاضلة، أرملة وأم لثلاثة أولاد وابنتين، وتسكن في إحدى القرى القريبة من طرابلس. كانت تعمل كخياطة، تصمم أثوابا وتطرزها ثم تخيطها وتبيعها لنساء القرية، فتكفي نفسها وأطفالها، وتسد لهم احتياجاتهم من عملها، وعندما نجح ابنها إبراهيم، وحصل على البكالوريا (الثانوية العامة)، اصبح لزاما عليها أن تكثف عملها ليدر مزيدا من الدخل والأرباح، لتكفي مصاريف دخول ابنها للجامعة، فكان لزاما عليها إعادة التفكير بوضعها الجديد وخاصة أن ابنها محمود يسير على خطى أخيه، في العام القادم، سيكون عليها تامين مصاريف اثنين في الجامعة.

كانت أم إبراهيم قد سمعت من سيدة بقرية مجاورة عن وجود مؤسسة اقراضية تمنح قروضا لاقامة منشآت صغرى وصغيرة، وسالت عن الطريقة للوصول إليها، وقدمت للمؤسسة الاقراضية طلبا للحصول على قرض متضمنا شرحا وافيا بشان منشأتها، وتمت الموافقة عليه، وأعطيت قرضا مناسبا على أثره.

استأجرت أم إبراهيم مبنى في قريتها، واشترت ثلاث ماكينات خياطة إضافة إلى ماكينتها القديمة، وشغلت بمنشأتها ثلاث فتيات للعمل في التطريز والخياطة، وأخذت تشتري القماش من المدينة، وتطرزه وتخيطه لتصنع أثوابا تقليدية (فلكورية). بدأت أم إبراهيم تسوق وتبيع إنتاجها في قريتها والقرى المجاورة، فحققت منشأتها ربحا وافرا، فاستأجرت مبنى جديدا اكبر مساحة، وزودت منشأتها بست ماكينات خياطه، وماكينة تطريز، وفتحت المجال أمام سبع فتيات أخريات كن عاطلات عن العمل، فمنحتهن وظائف في منشأتها، وأعطتهن المجال لاستثمار مواهبهن ومهارتهن في مجال التطريز والخياطة ، فزاد إنتاجها.

بدأت أم إبراهيم بالتعاقد مع تجار الجملة، وتزودهم بأزياء مختلفة ومبتكرة، وبدأ الطلب على إنتاجها يتضاعف، وبعد فترة استقبلت وفدا من نساء أجنبيات ضمن وفد سياحي سمعن من سكان المنطقة عن منشأتها وعن إنتاجها المتميز، وطلبن منها عددا من الأثواب الشعبية لرغبتهن في امتلاك بعضها كتذكار جميل لإبداع أيدي محلية، وقد وعدتهن بتوفير الكمية المطلوبة منها بأقرب وقت، وغادرها الفوج سعداء وبانتظار تلبية الوعد.

اجتهدت أم إبراهيم والعاملات معها لانتاج الكميات المطلوبة وتسليمها بالموعد المحـــدد، حتى تكسب سمعة طيبة عن طريق زبائن جدد، وفي الوقت نفسه لإدخال عملة صعبة من هؤلاء السياح لقطرها.

هكذا أصبحت أم إبراهيم منتجة، مع أفراد منتجين، برأسمال بدأ صـــغيرا، واصـــبح يزداد ويتضاعف نتيجة الإنتاج المتميز، والإشراف المباشـــر منهـــا ، فأصـــبحت منشـــأتها مشهورة في المنطقة، مما دفع نساء القرية بالإصرار عليها لترشيح نفســـها كعضـــو فـــي البلدية، حتى تكون خير ممثل لهن، وتتحدث بلسانهن بجميع الأمور التي تعود بالفائدة على نساء القرية. بعد الانتخابات، فوجئ الجميع بنجاح كبير لهـــا، وحصـــولها علـــى اغلـــب الأصوات، وبخاصة من طبقة الفقراء التي كانت تساعدهم وتدفعهم باتجاه العمـــل الحـــر، وعدم الاعتماد على الآخرين. واستمرت أم إبراهيم في إدارة منشاتها بالإضافة إلى دورهـــا الجديد في المجتمع، الأمر الذي شجع الكثير من النساء ليحذن حذوها.

ما الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي لعبته أم إبراهيم عبر منشأتها ؟